

**إشكالية الانتخابات البلدية
المقبلة في لبنان...
أي نظام يحكمها ووفق أي
آليات ستجرى؟**



LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

يفترض أن يشهد لبنان في أيار ٢٠٢٣ استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية، بعد تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية في ٢٩ آذار ٢٠٢٢ بحجة تزامن الاستحقاق البلدي مع الانتخابات النيابية واستحالة إجرائها معًا بذريعة الصعوبات المالية واللوجستية والأمنية.

وتنطوي الانتخابات البلدية على سلسلة تحديات تمثلها الإشكالية التي ينطوي عليها هذا الاستحقاق، الذي يبدو، حتى إثبات العكس، غامضًا، من النظام الذي يفترض أن يُعتمد، إلى الآليات التي يُنتظر أن تُطبّق. ففي لبنان، ثمة ترابط بين الاستحقاقين النيابي والبلدي، حيث ينص قانون الانتخابات صراحة على أن أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب هي التي تسري على الانتخابات البلدية، كما تُعتمد لانتخاب المجالس البلدية القائمة الانتخابية المعتمدة لانتخاب أعضاء المجلس النيابي (المادتان ١٦ و ١٧).

غير أن تطبيق النظام النسبي على الانتخابات البلدية دونه صعوبات كثيرة، تتعلّق أولاً بحجم الدوائر الانتخابية (التي تتخطى الألف في حالة الانتخابات البلدية) وبالصوت التفضيلي، ومن ثم بهيئة الإشراف على الانتخابات الذي يحصر القانون دورها بالانتخابات النيابية فقط، وبسقف الإنفاق الانتخابي الثابت المرتفع (٧٥٠ مليون ليرة)، وبالإعلام الانتخابي.

وبالتالي، تطرح هذه المسألة إشكالية على مستويين:

- الأول يتعلّق بعدم إمكان اعتماد قانون الانتخاب النيابي رقم ٢٠١٧/٤٤ بسبب التحديات التي ذكرناها.
- الثاني يتعلّق بالعودة إلى قانون الانتخاب رقم ٢٠٠٧/٢٥، أي النظام الأكثر شيوعاً الذي اعتمد في الانتخابات البلدية والاختيارية في العام ٢٠١٦. وهذا، بدوره، يطرح إشكاليات متعددة.



Lade.org.lb

تجربة مراقبة انتخابات ٢٠١٦

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات «لادي» الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة التي جرت في العام ٢٠١٦. تلك الانتخابات أجريت على أساس القانون الأكثرية، رقم ٢٥/٢٠٠٨، الذي كان ساريًا على الانتخابات النيابية أيضًا قبل العام ٢٠١٧، تاريخ إقرار قانون الانتخاب النسبي رقم ٤٤/٢٠١٧.

وقد شاب القانون، حينها، عدد من الثغرات، نذكرها على الشكل التالي:

هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية: فتح عدم تشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية الباب أمام التطبيق الاستثنائي للقانون ٢٥/٢٠٠٨، خصوصًا الفصلين الخامس والسادس منه المتعلقين بالإعلان والإعلام الانتخابيين والإنفاق الانتخابي. وبالتالي، جعل غياب الرقابة المالية والإعلامية السقف الانتخابي لبعض المرشحين في بعض المناطق يفوق حتى سقف الإنفاق المرتفع أصلًا المنصوص عليه في القانون. كما أن عدم إصدار وزارة الداخلية تعاميم لتحديد فترة الصمت الانتخابي جعل جميع القوى السياسية والمرشحين والوسائل الإعلامية يتمادون في خرق مبدأ الصمت الانتخابي.

مهل سحب الترشيحات: تماشيًا مع مبدأ تحديد مهل الترشح والعودة عنها في المراحل الأربع للانتخابات البلدية والاختيارية، أصدرت وزارة الداخلية أربعة بيانات في هذا الشأن. لكن رغم التحديد الواضح للمهل في هذه البيانات، لم تلتزم معظم القائمقاميات بها، إذ استمرت عملية سحب الترشيحات إلى ما بعد انقضاء المهل القانونية، بحجة التزكية. وبمعزل عن كون التزكية إجراء غير قانوني، يُعدّ التشجيع على التزكية والتوافق مخالفًا للمبادئ الديمقراطية، لاسيما أنه يحرم المواطن من حقه في الانتخاب وبالتالي محاسبة المجالس البلدية السابقة.

التأجيل والعودة عن التأجيل: لعل أبرز الثغرات القانونية التي عانت منها الانتخابات الأخيرة غياب المعايير الموضوعية لتأجيل الانتخابات والعودة عن التأجيل في عدد من البلدات، هي جديتا وحوش الحريمة وصليما وكفرصير وكهف والملول وطورزا وتولاد. صحيح أن وزارة الداخلية تملك السلطة والقرار في تأجيل الانتخابات إذا ما اقتضت الحاجة، لكن كان واضحًا من تعليل قرارات الوزارة بأن ليس هناك معايير موضوعية يُرتكن إليها في اتخاذ قرارات التأجيل أو العودة عنها. فمبررات «التشنج والغليان وحدوث الفتنة الطائفية» التي استندت إليها الوزارة لتعليل قراراتها غير موضوعية.

ربطاً بالإشكاليات التي ذكرناها، ومع بدء تحضيراتها للانتخابات البلدية والاختيارية المزمع إجراؤها في أيار ٢٠٢٣، نظّمت «لادي» جلسة نقاش في فندق لو غبريال - الأشرافية، ضمت عددًا من الخبراء والخبيرات في القانون الانتخابي، بالإضافة إلى أعضاء وعضوات في مجالس بلدية، ومرشحين/ات سابقين/ات إلى الانتخابات البلدية.

وعرضت الجلسة لأبرز التحديات التي تواجه الانتخابات البلدية المقبلة، إذ شدد المجتمعون على أن إجراء الاستحقاق في موعده هو الأولوية المطلقة.

وفيما يخص القانون الانتخابي الذي يجب أن تجري على أساسه الانتخابات، اتفق المجتمعون على أن العودة إلى النظام الأكثرية هو الخيار الأنسب للانتخابات المقبلة، إذ إن الذهاب إلى اعتماد القانون النسبي مع كل إشكالياته قد تستخدمه السلطة ذريعةً لتأجيل الانتخابات مرة أخرى.

غير أن العودة إلى اعتماد النظام الأكثرية يجب أن تترافق مع تعديلات أساسية لضمان عدم حصول المشاكل التي واجهتها انتخابات ٢٠١٦، ولتأمين حسن التمثيل للمواطنين بكل فئاتهم.

وفي هذا السياق، أوصى المجتمعون بتمديد ولاية هيئة الإشراف على الانتخابات وتوسيع صلاحياتها لتشمل الإشراف على الانتخابات البلدية والاختيارية. ودعوا إلى توسيع مهامها لكي يصبح دورها فعالاً وليس شكلياً كما هو الحال في الانتخابات النيابية. ومن الاقتراحات في هذا الإطار، إلى جانب رصد مبالغ كافية لها لكي تقوم بعملها، إنشاء مكتب للهيئة في كل محافظة لكي تتمكن من مراقبة الحملات الانتخابية داخل الأفضية ومتابعة التقارير والشكاوى التي تردّها بشكل أكثر فعالية.

كما أوصى المجتمعون بإقرار الكوتا النسائية لضمان تمثيل النساء في المجالس البلدية، إذ لا يتخطى عدد النساء في المجالس البلدية الحالية نسبة ٦٪.

ومن التوصيات أيضًا أن يُفَرَز أكثر من صندوق اقتراع واحد في كل مركز اقتراع، من أجل تصعيب إمكان التتبع الطائفي والعائلي للأصوات، وبالتالي تقليل الضغوطات التي يمكن أن تُمارَس على الناخبين، خصوصًا في القرى حيث النفوذ العائلي.

كذلك، جرى التشديد على أهمية تخصيص مراكز اقتراع للناخبين من ذوي الإعاقة لكي يتمكنوا من ممارسة حقهم بسهولة وكرامة، في خلاف الانتخابات النيابية الأخيرة التي شهدت فوضى عارمة على هذا الصعيد.

- إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في أيار 2023 دون أي تأجيل اضافي
- مراسيم إجرائية
- العودة إلى النظام الأكثر، رغم ثغراته، مع اعتماد إصلاحات إجرائية
- تعديل قانوني
- تمديد ولاية هيئة الإشراف على الانتخابات وتوسيع صلاحياتها ومهامها
- تعديل قانوني
- إقرار الكوتا النسائية (رغم صعوبته)
- تعديل قانوني
- فرز أكثر من صندوق اقتراع واحد في كل مركز اقتراع من أجل الحفاظ على سرية الاقتراع
- مراسيم إجرائية
- تخصيص مراكز اقتراع للناخبين من ذوي الإعاقة
- مراسيم إجرائية

من جهة أخرى، وبما أن «لادي» لا تدعو إلى تعديل النظام الانتخابي بجوهره قبل أشهر من موعد الاستحقاق خشية استخدام الأمر ذريعة لتغيير الانتخابات، طُرح عدد من السيناريوهات التي يمكن درساها في جلسات لاحقة بهدف نقل النظام الانتخابي من الاستحقاق النيابي إلى البلدي لما بعد انتخابات ٢٠٢٣.

نستعرض السيناريوهات وفقاً للآتي:

السيناريو الأول:

- تعميم مفهوم الاتحادات البلدية مما سيؤدي إلى تحويل الدوائر الانتخابية من تلك القائمة على القرية / البلدة إلى الدوائر الانتخابية على أساس الاتحاد البلدي.
- داخل هذه الدائرة ستكون هناك انتخابات نسبية لمجلس الاتحاد بالإضافة إلى انتخابات نسبية من مجلس المختر، حيث يمكن استخدام التصويت التفضيلي لاختيار من بين اللوائح مختار لكل قرية / حي بلدة.

السيناريو الثاني:

- تعميم مفهوم الاتحادات البلدية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحويل الدوائر الانتخابية من تلك القائمة على القرية / المدينة إلى الدائرة الانتخابية على أساس الاتحاد البلدي.
- داخل الدائرة سيكون هناك «دائرة أصغر» ليس فقط للمختار ولكن لمجلس الاتحاد. الدائرة الأصغر هي القرية / المدينة داخل الاتحاد ويتم استخدام التصويت التفضيلي لتحديد من «يمثل» القرية.
- ويمكن أيضاً إجراء انتخابات نسبية من مجلس المختر، حيث يمكن استخدام التصويت التفضيلي لاختيار من بين القوائم مختار لكل قرية / حي بلدة.

السيناريو الثالث:

- سيتطلب تعميم مفهوم الاتحادات البلدية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحويل الدوائر الانتخابية من تلك القائمة على القرية / المدينة إلى الدائرة الانتخابية على أساس الاتحاد البلدي.
- داخل الدائرة سيكون هناك «دائرة أصغر». الدائرة الأصغر هي القرية / المدينة داخل الاتحاد ويتم استخدام التصويت التفضيلي لتحديد من «يمثل» القرية.
- لكن في هذه الحالة، ستُلغى وظيفة المختار وتوزع صلاحياته بين مجلس الاتحاد والشرطة.

سيناريو البلديات الكبرى (بيروت مثلاً):

في جميع الحالات السابقة سيكون هناك خصوصية للعاصمة والمدن الكبرى المماثلة:

- في الحالة الأولى، ستكون كل من هذه المدن معادلة لاتحاد بلدية. داخل هذه الدائرة ستكون هناك انتخابات نسبية لمجلس المدينة بالإضافة إلى انتخابات نسبية من مجلس المخترة حيث يمكن استخدام التصويت التفضيلي لاختيار من بين القوائم مختار لكل حي.
 - في الحالتين الثانية والثالثة، سيتم استخدام التصويت التفضيلي في الانتخابات البلدية (وليس فقط انتخابات المختار) بحيث يتم تقسيم المدينة إلى أحياء (على سبيل المثال بيروت إلى ١٢ حيًا).
- وفي هذا السياق، رُفِع اقتراح باعتماد النظام النسبي على البلديات الكبرى التي تتضمن ١٨ مقعدًا أو أكثر، وهي ٦١ بلدية.

تم إنتاج هذه الورقة بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل
مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلف
وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

 HEINRICH BÖLL STIFTUNG

بيروت
الشرق الأوسط